Al-Mukhtar Journal of Legal Science 04 (1): 62-77, 2026
Doi: https://doi.org/10.54172/14at7t72

Research Article **Open Access**

دور المحاسب القضائي أمام القضاء المدني الليبي

امدلله الجعيدي محمد

امدلله الجعيدي محمد: قسم القانون الخاص، جامعة سرت، ليبيا.

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاءِ مدى أهمية المُحاسبة القضائية في فضّ النزاعاتِ المدنية ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة أمام القضاء المدني، وقد اعتمدت الدراسةُ المنهجَ الوصفي والمنهج التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وصولا الى بيان أهميةَ دور المحاسبة القضائية في محاربة الغشّ والاحتيال وتحقيق العدالة في المجتمع. وفي ضوءِ تلك النتائج استخلصت بعضُ الاستنتاجاتِ، والتي كان من أهمها مدى أهمية الدور الذي تؤديه المحاسبة القضائية في دعم التحقيقات القضائية وأحكام القضاة، واستنادا إلى هذه النتائج توصلنا الى عدة اقتراحات، وتوصيات للوقوف على مكانتها، ودورها في فضّ المنازعات، المدنية ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، ومدى توفر متطلباتها وسبل تطويرها اسهاماً منّا في تطوير مكانة وأهمية هذا الحقل الحيوي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: المنازعات المالية، المحاسبة القضائية، التدليس، القضاء المدني.

***Corresponding author: Amdallah Al jieidi Mohammed**, amdallah@su.edu.ly
Private law, University of Sirt, Sirt, Libya.

Received:
03 March 2026

Accepted:
15 June 2026

Publish online:
30 Jun 2026

THE ROLE OF THE FORENSIC ACCOUNTANT BEFORE THE CIVIL JUDICIARY

Abstract: This study aims to investigate the importance of forensic accounting in resolving civil disputes of a financial nature fairly before the civil judiciary. The study adopted the descriptive and analytical approach in presenting and analyzing data and drawing conclusions, in order to demonstrate the importance of the role of forensic accounting in combating fraud and deception and achieving justice in society. In light of these results, some conclusions were drawn, the most important of which was the importance of the role that forensic accounting plays in supporting judicial investigations and judges' rulings. Based on these results, we came up with several suggestions and recommendations to determine its status and role in resolving civil disputes of a financial nature fairly, and the extent to which its requirements are available and ways to develop it, as a contribution from us to developing the status and importance of this vital field in Libya.

Keywords: Financial disputes, forensic accounting, fraud, civil litigation.

المقدمة

تشهد العديد من دول العالم تفشياً ملحوظاً لظاهرة الفساد المالي بمختلف صوره ومستوياته، الأمر الذي أسهم في وقوع أزمات وانهيارات مالية متعاقبة، وأفضى إلى تزايد المنازعات والدعاوى القضائية المرتبطة بالشأن المالي. وقد ترتب على ذلك تراجع مستوى الثقة في مصداقية المعلومات المحاسبية، إلى جانب اهتزاز الثقة في الدور التقليدي للمراجع الخارجي، مما وضع مهنة المحاسبة أمام تحديات جوهرية تتطلب إعادة النظر في أدواتها وأساليبها لمواجهة هذه الظاهرة.

The Author (s) 2026. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License [http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/], which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تطوير وسائل حديثة والاستعانة بخبرات متخصصة تمتلك مهارات تحليلية وتحقيقية متقدمة، قادرة على التعامل مع القضايا المالية المعقدة وإبداء الرأي الفني بشأنها على نحو يدعم عمل القضاء. ومن هنا ظهرت المحاسبة القضائية بوصفها أحد فروع المحاسبة الحديثة، التي تعنى بإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً للتعامل مع المنازعات المالية، بما يمكنها من أداء دور الخبير أو المستشار أمام الجهات القضائية.وتستند المحاسبة القضائية إلى توظيف المعرفة المحاسبية والمراجعية في إطار قانوني منظم، معززةً بمهارات التحري والتحليل والاستقصاء، بما يسهم في كشف الحقائق وتقديم أدلة فنية دقيقة تساعد القضاء على الفصل في النزاعات وتحقيق العدالة. وعليه، فقد اكتسبت هذه المهنة أهمية متزايدة، باعتبارها تمثل مجالاً تكاملياً يجمع بين المحاسبة والقانون، ويؤدي دوراً محورياً في مكافحة الفساد المالي وتعزيز النزاهة والشفافية في البيئة الاقتصادية. وهو ما دفعنا من خلال هذه الدراسة أن نعرض لواقع المحاسبة القضائية في ليبيا، استنادا إلى وجهتي نظر كلٍّ من القضاء من جهة، والمحاسب القضائي من جهة أخرى، حيث يُفترض بهاتين الجهتين أن يكونا الأكثر أهلية لتقييم هذا الواقع، فيما يتعلقُ بفضّ النزاعات وبصورة عادلة؛ وذلك من خلال بيان مدى الاهتمام بها ومدى الاعتماد عليها، ودورها في فضِّ القضايا والنزاعات المدنية ذات الطابع المالي المعقد.

سوف نحاول من خلال دراستنا هذه التعرف على الدورِ الذي تؤديه المحاسبة القضائية في فضّ النزاع أمام دوائر القضاء المدني مع بيان موقف المشرع والقضاء الليبي من ذلك ،حيث جاء هذا البحث لمعالجة المشكلة التي تعاني منها أغلب المؤسسات المالية كآلية لكشف التلاعب والاحتيال في البيانات المالية، إذ تشكل هذه الدعاوى نسبةً كبيرةً من القضايا التي تعج بها المحاكمُ وهيئاتُ التحقيقِ.

إشكاليةُ الدراسة

من خلال ما سبق عرضه، يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الآتي: كيف تسهمُ المحاسبة القضائية في دعم التقاضي وهيئات التحقيق؟ ويتفرعُ من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو دور المحاسبة القضائية في فض النزاعات والقضايا ذات الطبيعة المالية والمالية المعقدة؟ وهل تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية يحدُّ من الفساد المالي؟
2- ما مدى توافر مهارات ومؤهلات كافية في المكلف بمهمة المحاسب القضائي؟ والتي تعد ضرورية حتى يطمئن إليها القضاء في استناده على التقرير النهائي للمحاسب القضائي في الحكم وفض النزاعات ذات الجانب المالي المعقد بصورة منصفه؟
3- ما هو دور المحاسبة القضائية في كشف الحقائق المالية ودعم القرارات القضائية ؟ وما هو دور المحاسبة القضائية في التأكيد على كفاية الأدلة في القضايا المالية؟

وهو ما سنعمل من خلال هذه الدراسة على الإجابة عنه تباعاً مع تسليط الضوء على واقع المحاسبة القضائية في ليبيا وبيان موقف المشرع والقضاء منها.

أهمية الدراسة:

تشكل المحاسبة القضائية أهميةً بالغة للجهات القضائية والرقابية، وصانعي القرار، فقد جاءت أهميتها من ارتفاع نسبة مخاطر الممارسات المالية غير القانونية ، وتتجسد أهمية البحث في هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- ازدادت في الآونة الأخيرة حاجة القضاء والمصارف والشركات وبالأخص شركات التأمين الى الاستعانة بمحاسبين قضائيين في جميع المجالات، خاصة بعد ما شهدته الشركات الكبرى من انهيارات، وهو ما جعل مهنة المحاسب القضائي واحدة من المهن الأكثر أمانا في العالم على المستويين العالمي والمحلي ، فهي تُلبي احتياجاتِ كلِّ من القضاءِ والمستثمرين وغيرهم،الأمر الذي أدي إلى تزايد الحاجة إلى خدماتهم؛ لما تقدمه من تشخيصٍ لواقع ومتطلبات النهوض بتطبيقات

المحاسبة القضائية، كما تتمثل أهمية هذا الموضوع من أهمية المحاسبة القضائية ودورها البارز في اعتماد القضاة عليها في الفصل في النزاعات ذات الطابع المالي الصرف.

2- أهميةُ الدور الفعال للمحاسب القضائي في دعم التقاضي وفض المنازعات، والكشف عن حالات الغش والاحتيال، والممارسات غير المشروعة، من خلال استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والتحقيق.

3- المحاسبة القضائية من الموضوعات الحديثة التي نوقشت في أدبيات المحاسبة.

4- ندرة الأبحاث في مجال المحاسبة القضائية في الكتابات العربية على الرغم من الاهتمام العالمي بها.

5-حاجة البيئة الليبية المتمثلة في المؤسسات المعنية بالمحاسبة القضائية لمن يمدها برأي حسن، مبني على الخبرة القضائية والتخصص والمهارات، والتي تمكن المؤسسات المتخصصة من اتخاذ القرارات الصحيحة، خاصة في القضايا ذات الطابع المالي،حيث تفتقر البيئةَ التشريعيةَ في ليبيا إلى الأُطرِ المفاهيمية والفكرية للمحاسبة القضائية، والمبادئ والأسس التي تحدد المهام والصلاحيات المناطة بالمحاسب القضائي، كذلك الاجراءات المستعملة في الحد من التلاعب في التقارير والقوائم المالية.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهجَ الوصفي والمنهج التحليلي ؛ لمناسبتهما لإهداف الدراسة وإجابة للإشكالية المطروحة ،من خلال الاستعانة بالكتب والدوريات المنشورة في مجال الخبرة القضائية والمحاسبة القضائية، كما تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة، واعتمدنا على تحليل النصوص المتعلقة بالخبرة القضائية في ليبيا وأحكام القضاء الليبي بشكل أساسي وبعض أحكام القضاء العربي على سبيل الإستئناس.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

* رغبتنا الشخصية في الإلمام بالموضوع، كونه في مجال التخصص، وهو مجال القانون الخاص.

* شغفنا العلمي للتعمق في موضوع المحاسبة القضائية؛ لأهميتها في دعم قرار القاضي، وصولا لتحقيق العدالة عن طريق كشف الغش والاحتيال في القضايا ذات الطابع المالي.

* لفت انتباه المتضررين من حالات الغش والتدليس ، وتوعيتهم بأهمية دور المحاسبة القضائية كدليل إثبات لاسترجاع حقوقهم المتلاعب بها، رفعا للضرر وتعويضهم.

* قصور إجراءات المراجعة الخارجية الحالية في الاكتشاف المبكر للغش والتدليس، المتمثل في التلاعب المحاسبي وغسيل الأموال.

الدراسات السابقة

- عبدالستار عبد الجبار الكبيسي، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد، بحث منشور بالمجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 12،ع 1 ،2016:

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض المنازعات ذات الطبيعة الماليه في الأردن من وجهة نظر محاسبية وليس قانونية، وتوصلت هذه الدراسة الى تباين وجهتي النظر المحاسبين القضائيين والقضاة بموجب استبانة ودراسة وصفية تحليلية في حقل المحاسبة،كما توصلت إلى أهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع الاردني.

- حيدر جميل الجبوري و أسعد محمد علي، دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري،بحث منشور بالمجلة العراقية للعلوم الإدارية ،المجلد 15، ع62 ،2019.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي الذي يضطلع به المحاسب القضائي، مع التأكيد على أهمية لفت انتباه هيئات النزاهة إلى ضرورة الاستعانة به في دعم أعمال الجهات التحقيقية والقضائية، لما يمتلكه من خبرات فنية متخصصة في تحليل القضايا المالية. وقد خلص الباحثون إلى جملة من النتائج، أبرزها ضرورة إلمام المحاسبين القضائيين بالمفاهيم والإجراءات والقواعد القانونية ذات

الصلة، بما يمكّنهم من التعامل بكفاءة مع القضايا ذات الطابع المالي والتجاري، والقدرة على التمييز بين الجوانب الشكلية والموضوعية للنزاعات المطروحة. كما أكدت الدراسة أهمية تطوير المهارات الإدارية للمحاسب القضائي، إلى جانب تعزيز فهمه للإطار القانوني الحاكم للقضية، بما يضمن أداءً مهنياً متكاملاً يسهم في دعم العدالة وتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة.

– فضل الله أحمد عبد، دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية ،دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري بابل، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16،ع 2021،56.

عمدت هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية –من الناحية الاقتصادية والمصرفية –في شفافية وجودة القوائم المالية في المصرف العراقي للتجارة ومصرف البخليج التجاري في بابل.وذلك لمعالجة المشكلة التي تعاني منها أغلب المؤسسات المالية والتي تتمثل في عدم شفافية وجودة القوائم المالية التي تصدر بشكل سنوي كذلك التلاعب والاحتيال في البيانات المالية والتي تسبب في فجوة كبيرة بين تلك المؤسسات وأصحاب المصالح التنظيمية .وقد توصلت الدراسة الى أهمية دور المحاسبة القضائية لدى السلطات الرقابية لحث المصارف عينة البحث على الشفافية في المعلوماتوتحسين جودة قوائمها المالية .

– نجيب محمد حمودة، دور المحاسبة القضائية كأداة مهنية فعالة في تشخيص وأكتشاف عمليات الغش والاحتيال المالي ،بحث منشور بمجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد09،ع02 ،2022.

تناولت هذه الدراسة تقديم تصور علمي متكامل يبرز دور المحاسبة القضائية بوصفها أداة مهنية فعّالة في تشخيص واكتشاف حالات الغش والاحتيال المالي، وذلك بالاستناد إلى ما تناولته الأدبيات المتخصصة في هذا المجال. كما سعت إلى إبراز إسهام هذا التخصص المحاسبي في دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الحد من ممارسات الفساد المالي داخل المؤسسات والشركات، وتعزيز آليات الرقابة والكشف المبكر عن التجاوزات المالية.

خطة البحث

تم تقسم خطة الدراسة إلى مطلبين ، خصصنا المطلب الأول منها لدرسة مضمون المحاسبة القضائية (النشأة وأسباب الظهور، المفهوم ، الأهمية) في ثلاثة فروع. وافرنا المطلب الثاني لدراسة إستعانة القضاء المدني بالمحاسب القضائي في الدعاوي ذات الطبيعة المالية، ويتضمن أربعة فروع على النحو الذي سيجري تفصيله في متن الدراسة.

المطلب الأول

مضمون المحاسبة القضائية

يتصدى هذا المطلب إلى نشأة المحاسبة القضائية، والأسباب التي أدت الى ظهورها، والطلب المتزايد عليها، مرورا بتعريفها وأهميتها ومن خلال الفروع الاتية:

الفرع الأول: نشأة المحاسبة القضائية

نشأ علم المحاسبة وتطور بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتشريعية التي أوجدت حاجة متزايدة لخدمات المحاسبين، حيث تتمثل هذه الخدمات في إعداد وتقديم المعلومات المالية لمختلف الجهات وفقًا لاحتياجاتها وأهدافها. وتُعد مهنة المحاسبة، بمختلف مجالاتها، من الأدوات الأساسية في الحد من الفساد، لما تمتلكه من أساليب فنية، وسجلات ووثائق، وتقارير مالية، إلى جانب التزامها بمعايير مهنية وقانونية، واعتمادها على كفاءات بشرية وأنظمة رقابية وإدارية فعّالة. ومع ذلك، فقد أدت بعض الأزمات والفضائح المالية الكبرى التي تسببت في انهيار شركات عالمية إلى توجيه الانتقادات لمكاتب التدقيق بشكل خاص، ولمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام، حيث تزايدت القضايا القانونية ضد هذه المكاتب، مما أثر سلبًا على ثقة مستخدمي المعلومات المالية. وفي ضوء ذلك، برزت الحاجة إلى تطوير خدمات متخصصة، من أبرزها المحاسبة القضائية.[1]

[1] – خوجة لخليفي صبرينة، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، جامعة العربي التبسي، الجزائر،2021، ص2.

فيما يخص نشأة المحاسبة القضائية، تتباين الآراء حول تحديد بداياتها التاريخية، إذ تشير العديد من الشواهد إلى أنها ليست وليدة العصر الحديث، بل تمتد جذورها إلى فترات زمنية بعيدة، وإن لم تكن تُعرف حينها بمسماها الحالي. فقد عُرف في الحضارة المصرية القديمة وجود فئة من المحاسبين الذين أوكلت إليهم مهام الرقابة على مخزونات الحبوب والذهب وغيرها من ممتلكات الدولة، وكان يُطلق عليهم تعبير "عيون وآذان الفراعنة" للدلالة على دورهم الرقابي.

كما يمكن تتبع ملامح هذا المجال في أوائل القرن الثامن عشر، حينما قدّم سنيل عام 1721 تقريرًا كشف فيه عن ممارسات الفساد والاحتيال، لا سيما بين المديرين، الأمر الذي أدى إلى هروب بعض المتورطين خارج فرنسا، في حين خضع آخرون للمحاكمة وصودرت ممتلكاتهم. وفي الفترة نفسها، شهدت فرنسا أزمة مالية مرتبطة بشركة المسيسيبي التي كانت تتمتع بحقوق تجارية حصرية في أمريكا الشمالية، حيث اعتمدت أساليب مضللة في تضخيم الأرباح المتوقعة، مما أسفر عن انهيار أسعار أسهمها.

وتشير أدلة أخرى إلى أن البدايات الأكثر وضوحًا للمحاسبة القضائية كممارسة مهنية تعود إلى عام 1817 في اسكتلندا، على خلفية قضية الاحتيال المعروفة (**Meyer v. Sefton**) المرتبطة بالإفلاس، حيث واجهت المحكمة صعوبة في تحليل الأدلة المالية، مما استدعى الاستعانة بمحاسب مختص قام بالتحقيق في الحسابات وتقديم شهادته بصفته خبيرًا أمام القضاء. وقد اعتبر الباحث لاري كرمبلي هذا المحاسب أول من مارس دور المحاسب القضائي بصورته المهنية، مما يمثل نقطة انطلاق لتبلور هذا التخصص كمجال مستقل[2].

مرّت المحاسبة القضائية بسلسلة من المراحل التطورية التي عكست تنامي أهميتها واتساع نطاق تطبيقها عبر الزمن. ففي عام 1824م، ظهرت مؤشرات موثقة في مدينة غلاسكو باسكتلندا تدل على الإلمام بممارسات ذات طابع قضائي في المحاسبة، حيث أُشير إلى منح المحاسبين آنذاك شهادات تتعلق بأدوارهم في التحكيم، والمساهمة في تسوية المنازعات القضائية، فضلًا عن التحقيق في حالات الغش والاحتيال. ومع بداية القرن العشرين، وبالتحديد حوالي عام 1900م، بدأ هذا المجال في الظهور بشكل أوضح في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا، من خلال نشر مقالات تناولت مسألة الاعتراف بالمحاسب القضائي كخبير يمكن الاستعانة به أمام المحاكم.

وفي عام 1946م، أسهم المحاسب الأمريكي موريس بيلوبت، من مدينة نيويورك، في ترسيخ المفهوم من خلال نشر مقال ناقش فيه موقع المحاسبة القضائية ضمن الإطار الاقتصادي المعاصر. واستمر التطور العلمي للمجال مع صدور مؤلف متخصص عام 1982م لفرانسيس دايكمان، تناول فيه العلاقة بين المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة. كما شهد عام 1986م خطوة مهمة بإصدار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين دليلًا مهنيًا حدد فيه مجالات عمل المحاسب القضائي، والتي شملت تقدير التعويضات، وقضايا المنافسة، والخدمات المحاسبية، وأعمال التقييم، والاستشارات، إضافة إلى التحليل المالي.

وتعززت مكانة هذا التخصص بإنشاء المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين عام 1997م، ثم تأسيس هيئة رقابية عام 2002م للإشراف على أعمال مراجعي حسابات الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية. كما جاء صدور قانون ساربينز–أوكسلي في العام نفسه كرد فعل مباشر على الانهيارات المالية الكبرى، وفي مقدمتها فضيحة شركة إنرون عام 2001م، مما أسهم في تعزيز متطلبات الشفافية والرقابة المالية.

وعلى الصعيد الأكاديمي، شهدت المحاسبة القضائية توسعًا ملحوظًا، حيث تقدم العديد من الجامعات والكليات في الولايات المتحدة برامج تعليمية متخصصة، كما تمنح بعض المؤسسات درجات الماجستير في هذا المجال، في حين تم تطوير برامج مستقلة في دول أخرى مثل أستراليا تمنح شهادات متخصصة.

---

[2] – الوكيل حسام السعيد مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس،المجلد22،العدد2018،6 ، ص23.

ومن الناحية التطبيقية، برز دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الجرائم المالية منذ وقت مبكر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضايا عصابات آل كابوني خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث استعان مكتب التحقيقات الفيدرالي بعدد كبير من المحاسبين لتتبع وتحليل المعاملات المالية المرتبطة بتلك الأنشطة غير المشروعة.

وتعكس هذه المسيرة التاريخية تنامي الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، وهو ما يفسر الطلب المتزايد عليها في مختلف البيئات الاقتصادية والقانونية [3].

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة القضائية ومهامها

على الرغم من انتشار مفهوم المحاسبة القضائية على المستوى العالمي، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، حيث يشير مصطلح القضائية إلى القضاء، كما أنها ليست محاسبة فحسب، بل تتطلع لأبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمي، والمتعمق للكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وتستعين في ذلك بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة كما هو الحال في التهرب من دفع الضرائب، وهذا الاتجاه مقبول ومعترف به في المحافل القانونية التي تعنى بمعرفة القانون وتطبيقه، وفحص الأدلة وتفسيرها. ونجد في الأدبيات المحاسبية العديد من وجهات النظر التي تتناول تعريف المحاسبة القضائية، فبعض التعريفات واسعة بحيث تشمل جميع مجالات خدمات التقاضي، في حين إن التعريفات الأخرى ضيقة لتشمل فقط الخبرة المحاسبية اللازمة للتحقيق في الاحتيال، والتحقيق في مطالبات التأمين أو الإفلاس، وقد حاولت العديد من المنظمات المهنية والعديد من الأكاديميين والباحثين تطوير تعريف للمحاسبة القضائية، بما يعكس وجهة نظرهم في محاولة لتوضيح وشرح هذا المفهوم لجميع شرائح المجتمع، وسنحاول من خلال هذا البحث مراجعة الآراء التي تناولت مفهوم المحاسبة القضائية، حيث عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**. بأنها "تطبيق المبادئ المحاسبية والنظريات والفرضيات والمهارات المالية في التحقيق لحل القضايا موضوع النزاع التي أجريت في إطار قواعد الإثبات المحاسبية والمعرفة بالمحاسبة المالية، والقانون، والحوسبة، والأخلاقيات، وعلم الإجرام"[4].

وعرفها المعهدُ الكندي للمحاسبين القانونيين **(CICA)** على أنها: القدرة على تلبية المعايير الصارمة للمحكمة، من خلال امتلاك المحاسبين مهارات فهم العملية القانونية، وكيفية إجراء التحقيقات، وإجراء التحليلات المالية وغيرها من الإجراءات المحاسبية على مستوى مقبول للنظام القانوني[5].

كما يرى بعض الباحثين أن المحاسبة القضائية تمثل توظيفًا متكاملًا للمعرفة المحاسبية والقانونية وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التي تهدف إلى الكشف عن ممارسات الاحتيال المالي، وفحص البيانات المالية في ضوء المعايير المعتمدة، وصولًا إلى إبداء رأي مهني يستند إلى المبادئ المحاسبية المطبقة. ويستهدف هذا النهج التعرف على أوجه الانحراف عن القواعد والمعايير، والتحقق من مدى الالتزام بالممارسات المحاسبية السليمة عند إعداد التقارير المالية[6].

---

[3] – الخضر عادل صلاح الدين محمد نور ، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص: 44.

[4] – Ghoch & Kamal, KK, GH, Detection of Financial Statement Fraud using Data Mining Technique and Performance Analysis, International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering, Vol. 4, Issue 7, July 2011. ترجمه علي أسعد محمد ، أحمد حيدر جميل دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد الاداري والمالي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 62، ص28

[5] – Mckittrick, Bonita K. Peterson, An Examination of the Availability and Composition of Forensic Accounting Education in the United States and Other Countries Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 6, Issue 1, January – June, 2004 نقلا عن أحمد فضل الله ، دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجوده القوائم المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 16 العدد56،سنة 2021،ص125.

[6] – Crumbly، Five Dimensions of Corruption: A Preliminary Process Model for Further Development، dissertation of Doctor، The Chicago School of Professional Psychology, 2002، نقلا عن أحمد فضل الله ، مرجع سابق، ص125.

ومن منظور آخر، لا تقتصر المحاسبة القضائية على الجانب الرقمي البحث بل تتجاوز ذلك إلى تحليل الواقع المالي والاقتصادي بعمق، بما يستلزم توظيف أساليب علمية دقيقة للكشف عن المشكلات الخفية داخل الأنشطة التجارية. كما تعتمد على الإطار القانوني ومهارات التحقيق، بما يؤهلها للقيام بدور فاعل أمام الجهات القضائية في تسوية النزاعات وتحقيق العدالة، خاصة في القضايا ذات الطابع المالي مثل التهرب الضريبي[7].

كما ينظر رأي آخر إلى المحاسبة القضائية باعتبارها أحد الفروع الحديثة نسبيًا في ميدان المحاسبة، والتي نشأت نتيجة التكامل المعرفي بين مبادئ المحاسبة والتدقيق من جهة، ومهارات التحري والخبرة القانونية من جهة أخرى. ويأتي هذا التكامل لخدمة مختلف القضايا والنزاعات التي تتضمن أبعادًا مالية وتجارية، حيث تسهم المحاسبة القضائية في تحليل تلك المسائل وتقديم الرأي الفني المدعوم بالأدلة في السياق القضائي[8].

بناءً على ما سبق يمكننا تعريف المحاسبة القضائية بأنها" استخدام المحاسب القضائي لمهارات المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق وجمع الأدلة وغيرها من المهارات التي يمتلكها سواء داخل المحكمة لمساعدتها على فهم الجوانب والقضايا المالية التي تقع خارج نطاق خبرتها، أم لإجراء التحقيقات اللازمة لمساعدة الأطراف المعنية لحلِّ القضايا المالية المعقدة، كما أن المحاسبة القضائية واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الغش والفساد المالي.

وفي هذا المقام يجدر بنا أن نشير إلى أن المحاسبة القضائية بمفهومها الذي حددناه آنفاغير موجودة وغير مطبقة.

الفرع الثالث: أهمية المحاسبة القضائية

شهدت المحاسبة القضائية اهتمامًا متزايدًا في أعقاب الأزمات والانهيارات الاقتصادية العالمية، وذلك نتيجة انتشار ممارسات الاحتيال المالي، وعدم كفاية الإجراءات المنصوص عليها في معايير التدقيق في الكشف المبكر عن الغش أو الحد منه، فضلًا عن التلاعب في إعداد القوائم المالية. وقد أسهمت هذه العوامل في ارتفاع عدد القضايا ذات الطابع المالي المعروضة أمام الجهات القضائية[9].

وفي الوقت الراهن، لم يعد نطاق تطبيق المحاسبة القضائية مقتصرًا على المحاكم، بل امتد ليشمل العديد من الجهات، مثل المؤسسات المصرفية، والأجهزة الأمنية، وشركات التأمين، والهيئات الحكومية، وغيرها من الأطراف التي تتطلب خدمات تحليل مالي وتحقيقي متقدم[10].

ولا تقتصر أهمية المحاسبة القضائية على ما سبق، بل تمتد لتشمل مجالات تطبيقية متعددة، من أبرزها تعزيز مصداقية المعلومات المالية من خلال الكشف عن الممارسات الاحتيالية والحد منها، وتقديم الدعم الفني في القضايا القضائية، والمساهمة في مكافحة عمليات غسل الأموال، وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات، إضافة إلى تقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، وتقييم الأنشطة التجارية، وتقديم خدمات التحليل الجنائي للحاسوب، فضلاً عن كشف التهرب الضريبي، والمساهمة في تسوية نزاعات المساهمين، وحل الخلافات التأمينية، وتقدير التركات والملكيات العائلية. ويعود ذلك إلى ما يتمتع به المحاسب القضائي من مهارات متخصصة وخبرات عملية تؤهله لأداء هذه الأدوار بكفاءة عالية[11].

---

[7] – غازي دعاء ، سلمان وفاء حوسين دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 18، العدد 63،2023، ص113.

[8] – أحمد فضل الله مرجع سابق، ص125.

[9] – سعد الدين إيمان محمد، دراسة تحليلية للمحاسبة الابداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ال عدد75، 2010ص:265.

[10] – السعدي مصطفى بسيوني ، المحاسبة القضائية مفهومها وأهميتها وأهدافها، جريدة المحاسبين، 02/10/2019 عدد 03/02/2021www.almohasben.com

[11] – قمبر جميلة سعيد ، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة كلية الاقتصاد صرمان، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الاول، ال عدد16، فبراير ،2014، ص 221.

نستخلص مما تقدم أن أهمية المحاسبة القضائية تتجلى في قدرتها على تلبية احتياجات كلٍّ من السلطة القضائية والأجهزة الرقابية، فضلاً عن المستثمرين والمقرضين. كما تسهم بفاعلية في الحد من الجرائم المالية. وقد أظهرت دراسة هذا الموضوع أن نشأة المحاسبة القضائية جاءت استجابةً لانتشار حالات الغش والتلاعب والفضائح المالية، الأمر الذي أكسبها دوراً محورياً في مكافحتها. وتمتد اختصاصاتها لتشمل مجالات متعددة، بما يتيح للمحاسب القضائي اكتساب مهارات وقدرات متنوعة، تمكّنه من تقديم أدلة فنية يعتمد عليها القضاء في تسوية النزاعات والحد من مظاهر الفساد المالي.

المطلب الثاني

استعانة القضاء بالمحاسب القضائي في الدعاوى ذات الطبيعة المالية المعقدة

تثار في هذا المطلب، ومن خلال واقع المحاسبة القضائية في ليبيا الأسئلة التالية، وهي: لماذا يحتاج القضاة للاستعانة بالخبرة الحسابية؟ ومتى يكون القاضي أمام دعوى ذات طبيعة مالية معقدة؟ كيف يمكن للمحاسب القضائي مساعدة القاضي في الفصل في الدعاوى المالية؟ وما دور المحاسب القضائي في الوصول إلى الحقائق، وحسم النزاع في القضايا ذات الطابع المالي، كآلية لمكافحة الفساد المالي؟ وهو ما سنجيب عليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الطبيعة المعقدة للدعاوى المالية محل النزاع

إن التعقيد المشار إليه سلفاً في بعض الدعاوى المالية يرتبط بدرجة غموض الأدلة وعدم وضوحها داخل البيانات والسجلات المالية، وهو ما يظهر بوضوح في قضايا الاحتيال والاختلاس، حيث يقوم البحث فيها على تتبع مسارات البيانات والحسابات، واستنباط الأدلة الفنية منها بهدف الوصول إلى النتائج الأكثر دقة وموضوعية. ومن دون امتلاك مهارات تحليل الأدلة المالية وتتبعها، قد يجد القاضي نفسه أمام كمٍّ هائل من المعلومات والوثائق التي يصعب عزل عناصرها الجوهرية، الأمر الذي قد يضعه بين خيارين أحلاهما مرّ: إما استغراق الوقت في دراسة تفصيلية مرهقة للبيانات المالية، أو الاكتفاء بالتركيز على الجانب القانوني فحسب، وكلا الأمرين قد يفضي إلى إصدار حكم غير عادل.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمييز بين المراجعة الخارجية والمحاسبة القضائية؛ إذ تهدف المراجعة إلى فحص البيانات وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، في حين تنصب المحاسبة القضائية على كشف حالات الاختلاس والغش والاحتيال، وتحديد المسائل غير القانونية أو المثيرة للشكوك، فضلاً عن بيان البيئات التي قد تسهم في وقوع هذه التجاوزات، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها. كما أن طبيعة المراجعة تتسم بالاستقلالية والقيام بها بشكل دوري ومنهجي، بينما يعمل المحاسب القضائي بوصفه معيناً للعدالة، داعماً لعمل القاضي والمستشار القانوني[12].

وانطلاقاً من هذه المقارنة، يتبين أن نطاق عمل المحاسب القضائي يتسم بعمق أكبر وتركيز أدق، إذ ينصب على التحقق من الشبهات والادعاءات وتقديم الأدلة والحقائق في تقريره النهائي للقضاء، بخلاف المراجعة التي تهدف إلى إبداء رأي شامل حول القوائم المالية ككل.

الفرع الثاني: سلطة محكمة الموضوع في الإستعانة بتقرير المحاسب القضائي

تُعدّ الأدلة المالية الركيزة الأساسية في الدعاوى ذات الطبيعة المالية المعقدة؛ إذ إن البحث في وقائعها والتحقيق في ملابساتها يقتضي توافر خبرة متخصصة في الشؤون المحاسبية، إلى جانب إلمام دقيق بأساليب التلاعب بالحسابات، بما في ذلك صور الاحتيال

[12] – عبد العزيز جعفر عثمان ، مدى إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية، جامعة المجمعة، السعودية،2018، ص5.

المالي والاختلاس. ومن ثمّ، فإن انفراد القاضي بالخوض في هذه التعقيدات دون الاستعانة بخبير حسابي يُحيط بالجوانب الفنية الدقيقة قد يحدّ من قدرته على التحقق من استيفاء البيانات اللازمة، وهي بيانات قد يكون لها أثر جوهري في سير الدعوى وإجراءاتها.

ولا يخفى ما تتسم به المنازعات المالية من تعقيد إجرائي وفني، يمتد أثره حتى إلى القضاة ذوي التكوين القانوني المتخصص، ذلك أن هذه المنازعات تنطوي في جوهرها على مسائل محاسبية دقيقة تتطلب خبرة فنية، وإلماماً معمقاً بآليات تتبع البيانات والمستندات وتحليلها؛ وصولاً إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وعليه، فإن استعانة القاضي بالمحاسب القضائي تعد ضرورة ملحة في مثل هذه الدعاوى، لما يؤديه من دور فاعل في تطوير وسائل استنباط الأدلة المالية من السجلات والبيانات المرتبطة بموضوع النزاع.

وبالتالي نتوصل الى أن المحاسبة القضائية أصبحت محل اهتمام، وتركيز كثير من المحاسبين والمراجعين العاملين في السلك المالي، والإداري أو العاملين في السلك القانوني والقضائي، حيث تعد أداة شاملة للتحري، والتحقيق في القضايا المالية، وكشف مرتكبي أعمال الغش والاحتيال المالي؛ فالمحاسبة القضائية تعد بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتدقيق؛ من أجل التحليل والتحري والاستفسار، وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي، في محاولة للوصول إلى الحقائق من خلال تقديم الخدمات المختلفة.

وبتسليط الضوء على واقع المحاسبة القضائية في ليبيا، نجد أن المشرع الليبي قد نظم الخبرة القضائية بشكل عام ودون تخصيص بموجب القانون رقم (1) لسنة 2003،ولآئحته التنفيذية[13] من خلال (31) مادة، تضمنت تنظيم الخبرة القضائية أمام المحاكم من حيث آلية العمل والقيد في جدول الخبراء بالمحاكم والشروط الواجب توافرها في الخبير وأتعابه ومسؤولياته. وكذلك نظمها بموجب قانون المرافعات المنية والتجارية وتعديلاته في الفصل السادس المواد(201–207)[14]، وبيَّن آلية اللجوء إليها ومدى حجية التقارير الصادرة عنها، في حسم النزاع المعروض أمام المحكمة، وقياسا على ذلك تطبق هذه النصوص على المحاسب القضائي، كونه خبيرا قضائيا بشأن المنازعات المالية التي تُرفع أمام القضاء؛ حيث منح المشرع الليبي بموجب قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي للقاضي بشكل عام وبغض النظر عن نوع وطبيعة القضية المعروضة أمامه الحق الاستعانة بالخبير؛ لتوضيح المسائل الفنية التي لا يكون للقاضي إلماماً كاف بها يؤهله لإصدار حكم قاطع يتسم بالعدالة، فالقاضي مهما بلغ من العلم لا يمكن أن يكون ملماً بجميع العلوم والمعارف، سيما وأنها خارج دائرة اختصاصه وبعيدة كل البعد عنه، لذلك منحه القانون مكنة الإستعانة بوسيلة معينه للتوصل الى الحقيقة التي لا يمكن أن يصل إليها إلا من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالهم[15] وهذا ما أكدته المادة (201) من قانون المرافعات المدنية، والذي يعد المرجع الأول لجميع القوانين الاجرائية في ليبيا حيث اشارت إلى أنه للمحكمة عند إقتضاء الاثبات الفني أن تأمر من تلقاء نفسها أو بطلب من أحد الخصوم تعيين خبير أو ثلاثة خبراء، يختارون من بين المقبولين أمامها من جدول الخبراء أو من غيرهم. واستناداً إلى هذا النص نجد المحاكم الليبية تلجأ بنسبة كبيرة في المنازعات المعروضة أمامها إلى رأي الخبير وهو ماقضت به المحكمة العليا الليبية[16]، بسبب لتطور الحياة العصرية وصعوبة إلمام القاضي بجميع حيثيات النزاع– سيما تلك التي تتعلق من الناحية الفنية بجوانب معرفية علمية بعيدة عن القانون– فالقاضي وإن كان خبير الخبراء فهو خبير في مجال اختصاصه فقط، ويعد المحاسب القضائي عند الاستعانة به كخبير قضائي مساعد للقاضي ويقصد بالخبير القضائي الشخص الذي تتوافر فيه المعرفة العلمية، والفنية في مجال تخصصه، لتستعين به المحكمة بهدف المساعدة على تقدير بعض المسائل الفنية أو العلمية، بما يمكنها من كشف الحقيقة[17]، وهو ما أشترطه المشرع الليبي في قانون تنظيم الخبرة القضائية حيث نصت المادة (3\5) على أنه

---

[13] – منشور بمنظومة شبكة التشريعات الليبية بتاريخ 22 مارس 2021 ، يختص هذا القانون بتنظيم أعمال الخبرة أمام المحاكم والنيابة العامة لضمان الفنية والعلمية في الأراء المقدمة ،وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار رقم (305) لسنة 2009 وبموجب هذا القانون تم إلغاء قانون تنظيم الخبرة القضائية الصادر في 15 أغسطس 1956.

[14] – تقنين المرافعات المدنية والتجارية الليبي، 1953.

[15] – السنهوري عبد الرزاق ،الوسيط في شر القانون المدني،الجزء الثاني،الإثبات –آثار الألتزام،ار النهضة العربية،مصر، بدون سنة نشر،ص 252.

[16] – المحكمة العليا الليبية، طعن مدني رقم 342، لسنة 69 قضائية جلسة 13 يونيو 2023، المجمع القانوني الليبي. https;//lawsociety.ly تاريخ الزيارة 2 مايو 2026.

17 – الصغير فهد بن نافل، الاستعانة بأهل الخبرة في القضاء،مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية،ع 07،،2024ص125.

"يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء أن يكون حاصلا على المؤهلات الدراسية التخصصية مع خبرة عملية تحددها لجنة الخبراء". ووفقا للقانون الليبي فأن القاضي بعد مناقشة الخبير والاقتناع بما قدمه من أدلة وتقارير فنية حول المسألة موضوع الدعوى، لا يكون ملزما حينئذ بالأخذ برأيه، فرأي الخبير لا يقيد المحكمة وفقا لنص المادة (151) مرافعات،إنما يعد عنصر إستدلال بحث تستأنس به المحكمة ولا يقيد قاضي الموضوع وفي ذلك قضت المحكمة العليا أن (تقرير الخبير لا يعدو أن يكون عنصر من عناصر الإثبات يخضع لتقدير محكمة الموضوع دون معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة)[18]، سيما إذا لم يتوصل القاضي الى قناعة تامة بمضمون تقرير الخبير، أو كانت هناك وقائع وأدلة وقرائن معقولة تخالف رأيه، أو تشكك فيه، نظرا لأن القانون لم يُلزم القاضي بالأخذ بتقرير الخبير كدليل قانوني ملزم، وإنما جعل للمحكمة سلطة تقديرية عليا بهذا الشأن، فللمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير أو بما تطمئن إليه منه،أو أن تطرحه كليا[19]، وهو ما أكده قضاء المحكمة العليا الليبية[20].إلا أنه في حال رفض القاضي لتقرير المحاسب القضائي كخبير قضائي؛ فإنه يتعين عليه أن يقدم سببا لهذا الرفض مرفقا مع قرار الحكم، وإلا كان حكمه مشوبا بالقصور المبطل[21]، ولها أن تأخذ من تقريره سببا لحكمها، وإذا قضت بخلاف ذلك عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي دعتها إلى عدم الأخذ به، وهو ما جاء به أيضا قضاء المحكمة العليا جاء في حكمها(المحكمة غير ملزمة بما ورد بتقرير الخبير أو التقيد به ولكن يجب عليها إذا ما أرادت أن تفصح عن رأي يخالف رأي الخبير أن تبرر رأيها بأسباب سائغة تكفي لحمله)[22]، وكذلك أيده قضاء النقض المصري[23]، والقضاء المغربي[24].

وبذلك استقرت المحكمة العليا الليبية في مبادئها القضائية على أن تقدير تقارير الخبراء وماورد فيها من أباث وإستخلاص النتائج منها هو من صميم عمل قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من المحكمة العليا طالما أقام قضاؤه على أسباب سائغة ومقبولة. كما إن المشرع الليبي لم يعط حجية قانونية للتقرير الخاص بالخبير القضائي بشكل عام، وهذا ينطبق على المحاسب القضائي، حيث يبقى رأيه معلقا على مدى قناعة المحكمة واطمئنانها لسلامته ومقاربته للواقع. وتلافيا لهذا القصور، ونظرا لأهمية دور المحاسب القضائي في حسم المنازعات المالية في ليبيا نرى أنه يجب أن يكون أمر الاستعانة به وجوبيا للقاضي وليس جوازي كما ورد في المادة (201) من قانون المرافعات سالفة الذكر، فتخصص المحاسب القضائي يفوق معرفة القاضي؛ واعتماده في الفصل في النزاع المعروض أمامه –ذي الطابع المالي– يجب أن يكون أيضا بناء على تقرير المحاسب القضائي، والذي يعد دليل فني أقوى حجة في الإثبات من الدليل القولي، مما يسهم في فض النزاع بصورة عادلة؛ ولذلك فإننا نُهيب بالمشرع الليبي أن يتدارك هذه المسألة بشكل سريع، من خلال تنظيم عمل المحاسب القضائي تشريعيا؛ لخدمة المنازعات المالية إسوة بتنظيمه للخبرة القضائية، توفيرا للوقت والجهد ولرفع جزءٍ من العبءِ عن كاهل القضاء، من خلال إشراك المختصين في مثل هذه القضايا في إصدار الحكم، من خلال ما يقدمونه من تقارير علمية وفنية دقيقة مساعدة للمحكمة؛ فالمحاسبة القضائية في ليبيا أصبحت تمثلُ ضرورةً ملحةً

---

18 – المحكمة العليا الليبية، طعن مدني رقم 559، لسنة 46 قضائية جلسة 04 أبريل 2004 بشأن حل وتصفية تشاركية،تقدير قاضي الموضوع ،تقرير الخبير الحسابي، المجمع القانوني الليبي.كذلك طعن مدني رقم 203 لسنة 47 قضائية جلسة 08 مارس 2004 بشأن سلطة محكمة الموضوع في الاخذ بتقرير الخبير وإثبات الخبرة منشور على الرابط https;//lawsociety.ly تاريخ الزيارة 7 يونيو2026.

19 – بغدادي مولاي ملياني، الخبرة القضائية في المواد المدنية،إصدارات المحكمة العليا الجزائرية،1992،ص12.

20– المحكمة العليا الليبية، طعن مدني رقم 116، لسنة 45 قضائية جلسة 1 ديسمبر 2003 بشأن سلطة المحكمة في تقدير تقرير الخبير ،إثبات أعمال الخبرة، المجمع القانوني الليبي. https;//lawsociety.ly ruling, تاريخ الزيارة 2 مايو 2026.

21 – علول سكينة، حالات بطلان الخبرة القضائية في المادة المدنية على ضوء القانون المغربي،منشور على موقع المعلومة القانونية على الرابط http://alkanounia.info/ تاريخ الزيارة 11يونيو 2026

22– المحكمة العليا الليبية ،طعن مدني رقم 284 ، لسنة 57 قضائية،جلسة 27 سبتمبر 2016.كذلك طعن مدني رقم 18،لسنة 8 قضائية جلسة1 يونيو 19963.الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية منشور على صفحتها على الفيس بوك بتاريخ21 أغسطس،2022.تاريخ الزيارة 7 يونيو 2026.كذلك نقض مدني رقم 713 ،لسنة 55 قضائية،جلسة 29 يونيو2011،مجلة المحكمة العليا،مكتب فني 50،ص 119.

23– محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم 639 لسنة 49 قضائية، جلسة 30 أبريل 1984، مكتب فني سنة 35، قاعدة 221، ص1156. https://ahmedazimelgamel.blogspot.com. نقض مصري مدني الطعن رقم 447 لسنة58 قضائية جلسة 21فبراير 2021.https://www.cc.gov.eg تاريخ الزيارة 2 مايو 2026.

24 – قرار محكمة النقض رقم 49 الصار بتاريخ 19 يناير 2023.منشور فضاء الأستاذ محمد حميد برادة على الفيس بوك بتاريخ 13 نوفمبر 2025،تاريخ الزيارة 7 يونيو 2026.

لمواكبة التطورات العلمية والعملية في مجال المحاسبة، سيما وأن المحاسبَ القضائي يُفترض فيه الإلمامُ بجميع القوانين الليبية النافذة، ذات العلاقة بالمنازعات المالية، الأمرُ الذي سيسهم وبشكل يقيني بسرعة إنجاز القضايا المتعلقة بهذه المسائل، كما أن تفعيل دور المحاسب القضائي، وتنظيم آلية عمله بموجب قانون مستقل عن قانون تنظيم الخبرة القضائية، الذي لامسنا قصوره في موضوع بحثنا، سيسهم بزيادة الاعتماد عليه من قبل أطراف النزاع، حتى قبل اللجوء للمحكمة، وهو ما سيؤدي الى تسوية العديد من المنازعات المالية خارج أسوار المحاكم وأروقة القضاء؛ لخشية أطراف النزاع من طول امد إجراءات القضاء وتعقيدها، بالإضافة لما تتطلب من تكاليف مالية، وبالتالي التقليل من الزخم الحاصل على القضاء. ولنا في بعض الدول العربية التي اعتمدت المحاسبة القضائية في محاكمها نموذجا،فعلى سبيل المثال في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تستعين المحاكم في حل النزاعات المالية بنظام موحد يعتمد على الاستفادة من تقارير المحاسبيين القانونيين كما يلي:

– يوجد سجل للمحاسبين القانونيين بكل محكمة.

– تقوم المحكمة بتعيين المحاسب حسب دوره بالسجل الموجود لدى المحكمة.

– في حالة الحاجة لمحاسبين يسمح لأي من الطرفيين تعيين محاسب.

– إذا لم يتمكن القاضي من الحكم يقوم بتعيين محاسب مرجح يكون تقريره الفيصل في غالب الأحيان.

– غالبا ما تحدد الأتعاب بواسطة المحكمة وتدفع من قبلها حسب الاتفاق مع المحاسب القانوني ويتم تحصيلها بواسطة المحكمة من قبل الأطراف المتنازعة حسب قرار المحكمة.

كما تعد تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة وفريدة، وقد تطورت التجربة كما يلي:

– كان هنالك كيان يبت في القضايا المالية يسمى بلجنة فض النزاعات المالية وقد استمر هذا الكيان الفترة طويلة وقد تمكن من حل كبير من النزاعات المالية ولكنه قد تم حله منذ أكثر من خمسة عشر عاما وحولت صلاحيته لديوان المظالم.

– واصل ديوان المظالم في حل النزاعات المالية ومزال يزاول ذلك حتى تاريخه

– يعمل هذا الكيان بكفاءة عالية وشفافية ويعتمد على الاستفادة من خبرات المحاسبين المسجلين لديه بالسجل الخاص بهم[25].

ونرى بأنه يجب على الدولة الليبية أن تحذو حذو الدول التي طبقت المحاسبة القضائية، بما يمكنها من الاستفادة من خبرة وكفاءة المحاسبيين في مجال مكافحة الفساد والاحتيال المالي، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفضائح المالية التي عرفتها ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية وفقا لتقارير ديوان المحاسبة والتي أشهرها فضيحة اختلاسات السفارة الليبية في بلجيكاعام 2024،وفضيحة صندوق الإنماء والإستثمارات عام 2025.

الفرع الثالث: دور المحاسب القضائي في الدعاوى ذات الطابع المالي المنظورة أمام القضاءِ المدني

تتجلى أهمية دور المحاسب القضائي في مساعدة القاضي في الدعاوى المالية من خلال عدة جوانب رئيسية، يأتي في مقدمتها تمكين القاضي من توجيه وقته وجهده نحو الإحاطة بالجوانب القانونية للدعوى، مع إسناد المهام الفنية المتعلقة بتحليل البيانات المالية إلى الخبير المختص. كما يبرز هذا الدور في توظيف المهارات المحاسبية الدقيقة بما يسهم في إحداث فارق نوعي في مسار الدعوى ونتائجها.

ويضاف إلى ذلك إسهام الخبير في الكشف عن الأدلة المالية غير الظاهرة أو المعقدة من خلال تتبع الحسابات وفحص السجلات، فضلاً عن دوره المحوري في تحليل وتدقيق الأدلة القائمة والعمل على تفسيرها بصورة فنية تساعد المحكمة على تكوين قناعة سليمة مبنية على أسس موضوعية ودقيقة. وفيما يلي عرض لهذه الجوانب:

[25] – شنقراي مصطفى طاهر وبابكر بشير بكري،المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية،مجلة الدراسات العليا،م04،ع14، 2016، الصفحات 79–80.

أولاً: تمكين القاضي من التفرغ للجانب القانوني للقضية

ينشغل القاضي، بطبيعة عمله، بتحليل الجوانب القانونية وتكييف الوقائع وفقاً للنصوص والتشريعات ذات الصلة، وهو ما يستدعي استهلاك قدر كبير من وقته وجهده. وفي المقابل، تتطلب البيانات والمستندات المالية قدراً عالياً من الدقة والتحليل الفني المتخصص. ومن هنا تبرز أهمية المحاسب القضائي، الذي يمتلك القدرة على التعامل مع هذه التفاصيل الدقيقة بكفاءة، مما يتيح للقاضي التفرغ لتقدير المسائل القانونية، مع الاعتماد على نتائج الفحص الفني الذي يقدمه الخبير.

ثانياً: توظيف المهارات المحاسبية لإحداث أثر جوهري في الدعوى

يستند المحاسب القضائي إلى خبرة تراكمية ومعرفة متخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق، اكتسبها من خلال التعامل مع حالات مالية متنوعة ومعقدة. وتُسهم هذه المهارات في تحليل البيانات المالية، واستخلاص المؤشرات ذات الدلالة، وتقديم تفسير فني يدعم فهم الوقائع محل النزاع. وبذلك، يشكل التقرير الذي يقدمه الخبير أداة مساعدة للقاضي في تكوين قناعته، ويمكن أن يُعتد به كوسيلة من وسائل الإثبات.

ثالثاً: الإسهام في كشف الأدلة المالية

يضطلع المحاسب القضائي بدور محوري في تحديد الأدلة المالية ذات الصلة بالقضية، من خلال استخدام أساليب تحليلية وفنية تمكنه من تتبع العمليات المالية واكتشاف أوجه الخلل أو التلاعب إن وجدت. وعند التحقق من سلامة هذه الأدلة ومطابقتها للواقع، يمكن للمحكمة الاستناد إليها في بناء حكمها، الأمر الذي يعزز من دور الخبرة المحاسبية في تحقيق العدالة[26].

رابعاً: فحص وتحليل الأدلة المالية

تتسم بعض الدعاوى المالية، ولا سيما تلك المرتبطة بوقائع الاحتيال، بدرجة عالية من التعقيد وكثرة المستندات. ويستلزم التعامل مع هذه القضايا فحصاً دقيقاً وشاملاً للبيانات، وهو ما قد يشكل عبئاً على القاضي إذا اضطلع به بمفرده. وهنا يتولى المحاسب القضائي مهمة تمحيص المستندات وتحليلها بصورة منهجية، سواء تعلق الأمر ببيانات فردية أو بسجلات شركات، بما يضمن تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن الوقائع المالية محل النزاع.

يتضح لنا مما تقدم أن الاستعانة بالمحاسبة القضائية تمثل أداة فعالة في معالجة الدعاوى المالية المعقدة، إذ تسهم في دمج الخبرة المحاسبية مع الفهم القانوني للوصول إلى نتائج دقيقة. كما تُعد المحاسبة القضائية مجالاً مهنياً متطوراً يتطلب تكاملاً بين المعرفة المحاسبية ومهارات التدقيق والتحري، حيث يقوم المحاسب القضائي بإعداد تقارير فنية تُستخدم كأدلة أمام القضاء، وتوفر تحليلاً علمياً يدعم عملية الفصل في المنازعات المالية[27].

خامساً: الوصولِ إلى الحقائقِ وكشفِ الغش والتدليس

تعد الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية ذات نطاق واسع، إذ تمتد لتشمل احتياجات الأفراد والمؤسسات التعليمية ومنظمات الأعمال على حدٍّ سواء، وذلك لما تضطلع به من دور محوري في جمع وتحليل الأدلة المالية التي يُعوَّل عليها أمام القضاء في تسوية النزاعات، سواء لدعم المطالبات بالتعويض عن الخسائر أو لدحضها. كما تسهم هذه الخدمات في تعزيز مبادئ العدالة والإنصاف، لا سيما في القضايا التي تنطوي على الاحتيال أو خيانة الأمانة، من خلال تمكين الجهات القضائية من الوقوف على حقيقة الوقائع وتحديد المسؤوليات بدقة.

---

[26] – السيسي نجوى أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2006، ص 46

[27] – خيزار منصف ،دور الخبرة القضائية المحاسبية في تسويةالمنازعات المالية ،رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ،2024،ص 41.

ومن بين الأهداف الأساسية للمحاسبة القضائية التحقق من صحة الادعاءات التي يثيرها أطراف النزاع، حيث تختلف طبيعة مهمة المحاسب القضائي تبعاً للغرض من تكليفه؛ فقد يُطلب منه التحري عن وجود عمليات احتيال، أو تقييم الأضرار الاقتصادية الناجمة عنها، أو الكشف عن ممارسات التهرب من الالتزامات المالية، أو رصد أوجه التلاعب في السجلات المحاسبية. وفي بعض الحالات، يمتد دوره إلى تحديد هوية المسؤول عن ارتكاب الفعل غير المشروع، بالاستناد إلى الأدلة المستقاة من الوثائق المالية، بما يمكّن من دعم إقامة الدعوى القضائية ومنع تفاقم الأضرار، فضلاً عن السعي لاسترداد الحقوق والتعويضات عند ثبوت المسؤولية [28].

ولا يقتصر دور المحاسبة القضائية على الكشف عن حالات الاحتيال فحسب، بل يشمل أيضاً تقدير حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية، سواء المحققة أو المحتملة، وجمع الأدلة التي تدعم المطالبات القانونية لاستردادها. كما يتولى المحاسب القضائي مهمة تتبع الأصول المفقودة أو المخفية وتحديد مواقعها تمهيداً لاستردادها، إلى جانب تحديد المسؤولين عن تلك الأفعال. ويشمل دوره كذلك فحص مدى صحة احتساب مبالغ التعويض المطالب بها أمام القضاء، وقد يتطلب الأمر مثوله أمام المحكمة لتقديم خبرته الفنية، سواء بناءً على طلب أحد أطراف النزاع أو بتكليف من المحكمة، مع بيان الأسباب التي أدت إلى نشوء المسؤولية القانونية وتحديد الأطراف المعنية بها.

ولكي يتمكن المحاسب القضائي من تقديم أدلة موثوقة تثبت وقائع الغش والاحتيال، فإنه يتبع منهجية علمية تمر بعدة مراحل مترابطة. تبدأ هذه المنهجية بمرحلة تشخيص المشكلة والتخطيط، حيث يتعين عليه تحديد طبيعة القضية محل البحث من خلال طرح تساؤلات دقيقة والاستعانة بمصادر متعددة، مثل تقارير المراجعة الداخلية أو الخارجية أو نتائج الفحص والتقييم. تلي ذلك مرحلة جمع أدلة الإثبات، والتي تُعد من أهم المراحل، إذ يتم فيها التحقق من مصداقية البيانات ومدى قابليتها للاعتماد، مع إعادة التقييم في حال ثبوت عدم كفايتها أو دقتها، وصولاً إلى تجميع أدلة متكاملة تغطي مختلف جوانب القضية.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في تقويم أدلة الإثبات، حيث يجري تحليل البيانات وفحصها واختبارها للتأكد من مدى كفايتها وملاءمتها لإثبات وقائع الاحتيال أو نفيها، مع إبداء رأي فني موضوعي يستند إلى أسس علمية دقيقة، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أدلة إضافية. وتُختتم هذه العملية بمرحلة إعداد التقرير النهائي، الذي يُعد وثيقة أساسية تُعرض أمام القضاء، ويجب أن يتسم بالدقة والوضوح والشمول، بحيث يتضمن عرضاً كاملاً للوقائع والأدلة والنتائج، بلغة فنية سليمة تُمكّن القاضي من تكوين قناعته دون لبس أو غموض، مع بيان الأسس التي استند إليها المحاسب القضائي في استنتاجاته[29].

وفي ضوء ما سبق، يتعين على المحاسب القضائي التخطيط الجيد لهذه المراحل، والتنسيق بينها بفعالية، مع إشراك فريق العمل وتوضيح الأهداف والإجراءات، وتحديث خطة العمل بصورة مستمرة بما يتلاءم مع تطورات القضية، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة والدقة في إنجاز المهمة.

خلاصة القول، إن المحاسبة القضائية تمثل مجالاً تكاملياً يجمع بين المحاسبة والمراجعة من جهة، ومهارات التحقيق والتحليل القانوني من جهة أخرى، فهي أداة فنية وقانونية متقدمة تهدف إلى تقديم أدلة قوية وموثوقة تسهم في كشف الغش والتحقق من مصداقية البيانات المالية، وتُقدَّم نتائجها في صورة تقارير أو شهادات فنية تدعم تحقيق العدالة وتعزز الثقة في النظام القضائي.

الخاتمة

من خلالِ هذا العرضِ، نتوصلُ إلى خلاصةٍ، تكمنُ في عدّةِ نتائج، وعدّةِ توصياتٍ على النحوِ الاتي:

أولاً: النتائج

---

[28] – السيسي نجوى أحمد ، مرجع سابق ص 47.

[29] – سامي مجدي ، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الارباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية الصادرة عن كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 24، العدد 1، لسنة 2002، ص 125.

1- نستنتج مما سبق، أن أهمية المحاسبة القضائية تبرز في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء والأجهزة الرقابية ، كما تعمل على الحدِّ من تخفيض الجرائم المالية والقضايا القانونية داخل أسوار المحاكم.

2- أنَّ المحاسبةَ القضائيةَ ظهرت نتيجة وجود حالات الغش والتلاعب والفضائح المالية؛ لذا فهي تؤدي دورا مهما في مكافحة هذه الحالات؛ كونها تغطي مجموعة من الاختصاصات في مجالات متعددة، ما يوفر للمحاسب القضائي قدراتٍ ومهاراتٍ مختلفة، تجعله يوفر أدلة يستعين بها القضاء لفض النزاعات، والحدّ من مظاهر الفساد المالي.

3- أصبحت المحاسبةُ القضائية محلَّ اهتمام وتركيز الكثير من المحاسبين، والمراجعين العاملين في السلك المالي والإداري، أو العاملين في السلك القانوني والقضائي، حيث تعتبر أداة شاملة للتحري، والتحقيق في القضايا المالية، وكشف مرتكبي أعمال الغش والاحتيال المالي؛ فالمحاسبة القضائية تعتبر بمثابة العلم المتخصص في مجالات المحاسبة والتدقيق من أجل التحليل والتحري والاستفسار، وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والجنائي في محاولة للوصول إلى الحقائق، من خلال تقديم الخدمات المختلفة.

4- أنَّ المحاسبةَ القضائيةَ تُعَدُ إحدى المجالات المهنية الحديثة، التي تتطلب مزيجا من المعرفة، والخبرة بالمحاسبة المالية والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية؛ ليقوم المحاسب القضائي بإعداد تقرير يعتبر كدليل إثبات في الدعاوي والمنازعات القضائية، ويقدمُ تحليلا محاسبيا ملائما لهيئة القضاء المدني، على هذا الأساس يتمُّ حسم وحل المنازعات القانونية.

ثانيا: التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- نوصى المشرع الليبي بضرورة القيام بالتعديلات اللازمة والتي تسمح للمحاكم بوجوبية الاعتماد على تقارير المحاسبين في قضايا الجرائم المالية،كما نهيب بالمشرع الليبي بضرورة سنِّ تشريعٍ خاص ينظم المحاسبة القضائية، يحددُ بموجبه واجباتِ المحاسبِ القضائيِّ في كلٍّ من المحاكم والمؤسسات المالية، والرقابية وأن تحدو ليبيا حذو الدول التي طبقت المحاسبة القضائية للإستفاة من خبرة وكفاءة المحاسبين في القضايا المالية.

2- هناك حاجة إلى تدريب ومعرفة إضافية للمحاسبين القضائيين في ليبيا؛ لذلك نوصي بإطلاق دورات تدريبية لفائدة طلبة وخريجي المحاسبة، وترتيب ورشات عمل وندوات؛ للتوعية أكثر بأهمية المحاسبة القضائية.

3- كما نوصي بإنشاء وحدات للمحاسبة القضائية على مستوى المؤسسات وهيئة مكافحة الفساد؛ بهدف تعزيز الضوابط الداخلية، وضمان إجراء تحقيق شامل من أجل منع وكشف الجرائم الاقتصادية والمالية، علاوة على ذلك نوصي بإنشاء معهد للمحاسبين القضائيين على مستوى ليبيا.

ختاما نسألُ اللهَ التوفيقَ وأنْ يكونَ علماً ينتفعُ بِه.

قائمةُ المراجع

* أحمد فضل الله ، دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجوده القوائم المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16 العدد 56،2021.

* الخضر عادل صلاح الدين محمد نور،المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص فلسفة المحاسبة والتمويل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.

* السعدي مصطفى بسيوني،المحاسبة القضائية مفهومها وأهميتها وأهدافها، جريدة المحاسبين،عدد 03/02/2021.

* السنهوري عبد الرزاق ،الوسيط في شر القانون المدني،الجزء الثاني،الإثبات –آثار الألتزام،ار النهضة العربية،مصر، بدون سنة نشر.

* السيسي نجوى أحمد،دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول،2006.

* الصغير فهد بن نافل، الاستعانة بأهل الخبرة في القضاء،مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية،عدد 07،،2024.

* الوكيل حسام السعيد،مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية،مجلة الفكر المحاسبي،جامعةعين شمس،المجلد22،العدد2018،6.

* بغدادي مولاي ملياني، الخبرة القضائية في المواد المدنية،إصدارات المحكمة العليا الجزائرية،1992.

* خوجة لخليفي ، صبرينة مناع ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، جامعة العربي التبسي، الجزائر،2021.

* خيزار منصف ،دور الخبرة القضائية المحاسبية في تسوية المنازعات المالية ،رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2024.

* سامي مجدي ، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الارباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية الصادرة عن كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 24، العدد 2002،1.

* سعد الدين إيمان محمد، دراسة تحليلية للمحاسبة الابداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد2010،75.

* شنقراي مصطفى طاهر وبابكر بشير بكري،المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية،مجلة الدراسات العليا،مجلد04،عدد14، 2016.

*عبد العزيز جعفر عثمان ، مدى إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة المجمعة، السعودية، العدد2018،19.

* علول سكينة، حالات بطلان الخبرة القضائية في المادة المدنية على ضوء القانون المغربي،مقال منشور على موقع المعلومة القانونية على الرابط **http://alkanounia.info/**

* علي أسعد محمد، أحمد حيدر جميل ،دور المحاسب القضائي في الد من الفساد الاداري والمالي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 2019،62.

*غازي دعاء ، سلمان وفاء حوسين ، دور المحاسبة القضائية في فض المنازعات المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 18، العدد 2023،63.

* قمبر جميلة سعيد،قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة كلية الاقتصاد صرمان، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الأول، ال عدد16 فبراير،2014.

– التشريعات:

* قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي 1953.

* قانون رقم (1) لسنة2003 بشأن تنظيم الخبرة القضائية المنشور بمنظومة التشريعات الليبية.

– أحكام قضائية

*أحكام المحكمة العليا الليبية، الدائرة المدنية منشور على موقعها الالكتروني**https;//lawsociety.ly ruling,**

* أحكام المحكمة العليا الليبية، الدائرة المدنية منشورة على المجمع القانوني الليبي. **https;//lawsociety.ly ruling,**

* أحكام محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية،منشورة على **https://ahmedazimelgamel.blogspot.com**

* نقض مصري مدني منشور على موقع محكمة النقض المصرية.**https://www.cc.gov.eg**

– روابط الكترونية:

* **www.almohasben.com**
* **https://laws.ly/**
* **https://lawsociety.ly/**
* **http://alkanounia.info/**